

## المشهد السياسي

# ضغوط أوروبية على لبنان لـ«دمج» النازحين السوريين

إلى ديارهم، بل إن جل ما يعنيه هو بقاؤهم بعيداً عن أراضيها. وكان وزير الخارجية جبران باسيل قد حذر من التساهل «في تمرير أي عبارات (ضمن مقررات مؤتمر لندن) بذريعة القوانين الدولية قد تحمل في طياتها تشجيعاً على بقاء مستدام للنازحين في لبنان»، بما يؤدي إلى توطينهم في لبنان.

وعُثر رئيس الحكومة تمام سلام في ختام المؤتمر عن الرضى عن «النتائج والتعهد بما يقارب 11 مليار دولار. لذلك نشدد على أهمية هذا التعهد وتسهيله، مع تأمين الآليات الضرورية لإتاحة تقديم المبالغ ودفعها وإرسال كل هذه الاموال والهبات الى الدول المحتاجة، وتلبية كلفة العمل الذي يتم تنفيذه، أكان في التربية أم التعليم أم فرص العمل والفرص الاقتصادية لسد احتياجات أوجه هذه الازمة ككل». وشدد على أهمية التوصل الى حل سياسي لازمة السورية.

من جهة أخرى، أعلنت السلطات التشيكية إطلاق المواطن اللبناني علي فياض الموقوف في براغ بناءً على طلب الولايات المتحدة منذ عام 2014. وأطلق فياض بموجب اتفاق أتاح الإفراج عن خمسة تشيكيين مخطوفين في لبنان منذ تموز 2015، وصلوا إلى براغ أمس على متن طائرة عسكرية أقلتهم من بيروت. وكان فياض الذي يحمل أيضاً الجنسية الأوكرانية، أوقف بناءً على طلب من واشنطن التي اتهمت به «التآمر ضد الولايات المتحدة» وطالبت بتسليمه، بعدما لفتت له تهمة محاولة تزويد منظمة «فارك» الكولومبية بالسلح الأوكراني. وأشار إطلاق سراحه ردّ فعل غاضباً من السفارة الأميركية في براغ، التي أعلنت عن «صدمتها» إزاء ذلك، معتبرة أن قرار الوزير التشيكي «سيشجّع الإرهابيين والمجرمين». وأعلنت متحدة قضائية تشيكية لوكالة «فرانس برس» أن «وزير العدل روبرت بدم ليكان اتخذ اليوم (أمس) قراراً بعدم السماح بترحيل فياض الى الولايات المتحدة، وبناءً عليه تم إطلاق سراحه على الفور». وأكد رئيس الوزراء التشيكي بوهوسلاف سويتكا أن وزير العدل «تصرف وفقاً للقانون التشيكي. يجب أن يحترم شركاؤنا (في إشارة إلى السلطات الأميركية) ذلك».

(الأخبار)

أن يرفضوا توطين أضعافهم من السوريين لاعتبارات ديموغرافية، وهذا الأمر قد يخلق حرباً أهلية في البلد... وأوروبا قدّمت لتركيا في تشرين الثاني 3 مليارات دولار وهي دولة قويّة ولديها أقل مما لدينا من النازحين السوريين، ونحن لدينا 1,7 مليون نازح. عليكم بدل أن تطلبوا منا هذا التعميم أن تقدموا لنا ما لا يقل عن 10 مليارات دولار».

وفي لندن، أعلن رئيس الحكومة البريطاني أن المؤتمرين في مؤتمر «دعم سوريا والجوار» تعهدوا بتقديم نحو 11 مليار دولار لدعم النازحين السوريين. وأكثر هذه التعهدات أتى من الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والنرويج وألمانيا (نحو 2,5 مليار دولار لكل منها) والولايات المتحدة (أقل من 900 مليون دولار). وحلّت الدول الخليجية في أسفل قائمة المتعهدين، مع 200 مليون دولار تعهدت السعودية بتقديمها، و137 مليون دولار من الإمارات العربية المتحدة، ومن المتوقع أن تنفق الاموال، في حال تحصيلها، على دفعتين:

## البريطانيون طلبوا تسهيلات مصرفية للمؤسسات التي توظف سوريين

الاولى في العام الجاري (وتبلغ نحو 6 مليارات دولار)، والباقي (نحو 5 مليارات دولار) ستنفق في السنوات الممتدة إلى عام 2020. وستكون الاموال مخصصة لتحقيق هدفين رئيسيين، مساعدة النازحين بصورة مباشرة، و«تأمين اندماجهم في الدول المحيطة بسوريا»، من خلال دعم تعليمهم وطبائبتهم وتأمين فرص عمل لهم. وتهدف الدول الأوروبية من خلال هذه المساعدات إلى تخفيف عدد طالبي اللجوء إليها، عبر دفعهم إلى البقاء حيث هم، وخاصة في لبنان وتركيا والاردن. وتثير التوجهات الأوروبية مخاوف لدى بعض القوى اللبنانية، التي ترى أن الدول الغربية لا تهتم لعودة النازحين السوريين

يتعرض لبنان لضغوط أوروبية تهدف إلى «دمج» النازحين السوريين في المجتمعات المضيفة. الأوروبيون سيدفعون المال، لإبقاء النازحين بعيداً عن حدودهم. ولا هم لديهم إن عاد السوريون إلى بلادهم، أو بقوا حيث هم، في لبنان والاردن وتركيا

استبق وفد من الخارجية البريطانية بدء أعمال مؤتمر لـ«دعم سوريا والجوار» الذي انعقد في لندن، أمس، بزيارة إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في 16 كانون الثاني الماضي. وأثناء الحديث عن المؤتمر الذي يفترض أن يقوم بمساعدة «المجتمعات المضيفة» على تحمّل الأعباء التي خلّفتها النزوح السوري، خصوصاً لبنان والاردن، طالب الوفد حاكم المصرف المركزي بإصدار تعميمين يتعلّقان بتسهيلات مالية مرتبطة بالسوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية. التعميم الأول لتشجيع الشركات على توظيف العمال السوريين عبر منح تسهيلات مالية للمؤسسات التي توظفهم، والثاني لتقديم تسهيلات مالية لرجال الأعمال السوريين الذين يريدون إقامة مشاريع اقتصادية في لبنان. وبحسب مصادر مقربة من الحاكم، فإن جواب سلامة كان سلبياً، ووصل الأمر إلى حدّ إلغاء مشاركته في أعمال مؤتمر لندن. وأكدت المصادر لـ«الأخبار» أن سلامة «رفض الطلب البريطاني وأكد أن لا شيء يلزمه بإصدار تعاميم كهذه»، قائلاً للوفد: «تطلبون مني أن أحول أموال اللبنانيين إلى رجال الأعمال السوريين من دون ضمانات أو أصول في المقابل، وهذا قد يخلق مخاطر مصرفية كبيرة، وكأنكم تطلبون منا أن نطلق النار على رؤوسنا». وأضاف سلامة، بحسب المصادر، في حديثه إلى البريطانيين، إن «ما تطلبونه هو بمثابة توطين مقنّع. وإذا كان اللبنانيون يرفضون توطين الفلسطينيين، فمن الطبيعي

الفلستينيين في لبنان أربعة مسارات من ضمن حل الدولتين؛ جزء قليل منهم سيعود إلى داخل فلسطين المحتلة، جزء قليل آخر إلى الضفة الغربية، جزء كبير تستوعبه الدول الأوروبية وكندا، وجزء أخير يجري توطينه في لبنان؛ أكثر من ذلك، تؤكد مصادر فلسطينية «أمنية» أن «الغربيين أبلغوا أكثر من جهة لبنانية أن لبنان لن يستطيع استخراج الغاز من دون إنهاء ملف اللجوء الفلسطيني وتوطين جزء من الفلسطينيين، ومن بين هذه الشخصيات الرئيس أمين الجميل ووزراء في التيار الوطني الحر».

### بين الأونروا ومفوضية اللاجئين

كثر الحديث في المرحلة الماضية عن نقاشات داخل الكونغرس الأميركي وسعي لإصدار قرار بوقف تمويل الأونروا والغائها، مع نيّة الدول المساهمة تحويل اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ودفع تعويضات لعدد من اللاجئين الفلسطينيين ومن اليهود الذين تركوا الدول العربية واستوطنوا في فلسطين. ويؤكد أكثر من مصدر فلسطيني أن عروضاً يتلقاها لبنان لأخذ بدلات مالية لتحويل دور الأونروا إلى الدولة اللبنانية، على غرار ما حصل في مؤتمر «دعم سوريا والمنطقة» في لندن، رغم أن المدير العام للوكالة الدولية في لبنان الألماني ماتيويس شمالي ينفي أن «يكون أحد بوارد نقل اللاجئين من الأونروا إلى المفوضية السامية، لأنه ببساطة لا تشابه بين نوعي اللجوء»، فيما يشدد الوزير السابق، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، حسن منمنة على أن «إحالة اللاجئين على الدولة اللبنانية أمر غير وارد، والدولة لن تقبل به تحت أي ظرف. فاللاجئون الفلسطينيون هم مسؤولية المجتمع الدولي، والحل الوحيد هو بعودتهم إلى أرضهم».

وفيما لم توفّق «الأخبار» في الحصول على موقف من السلطة الفلسطينية أو حركة فتح بعد اتصالات عدة بالسفير الفلسطيني أشرف دبور وأمين سر حركة فتح في لبنان فتحي أبو العردات، أكد ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان أبو عماد الرفاعي أن «ما يحصل هو مقدّمة لإنهاء الأونروا من قبل الدول المانحة بهدف الضغط على الفلسطينيين وشطب حقّ العودة». وكمرر ممثل حركة حماس في لبنان علي بركة الموقف نفسه في اتصال مع «الأخبار». وقال مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مروان عبد العال إن «الحديث عن وقف تمويل الأونروا يتكرر كل عام في الكونغرس، ربّما اقترب الوقت الآن لإنهاء الغربيين حقّ العودة خدمة لإسرائيل»، مضيفاً أن «السكوت عن الأونروا هو تخل عن قضية اللاجئين». وبدا لافتاً الدور الذي تلعبه حركة حماس في تنظيم التظاهرات في المخيمات، لا سيّما مخيمات الجنوب. ففيما يشير أكثر من مصدر أهلي إلى أن «التحركات الشعبية بدأت تحصل في المخيمات بطريقة عفوية، إلا أن حماس سارعت إلى احتوائها وقيادتها كي لا تخرج عن السيطرة، فيما حاولت حركة فتح إنهاءها»، يؤكد الرفاعي وبركة أن التحركات ستستمر، مع التلويح بالتظاهر جنوباً على مقربة من الحدود مع فلسطين المحتلة.

إلى التهديد بتأجيل العام الدراسي بسبب العجز عن تسديد رواتب عدد كبير من المعلمين في مناطق عمل الأونروا في لبنان وغزة وسوريا ورام الله والاردن. ومع ارتفاع أعداد الطلاب بعد نزوح أكثر من 50 ألف فلسطيني من سوريا إلى لبنان، عمدت الوكالة إلى دمج هؤلاء في مدارسها ليصل عدد الطلاب في بعض الصفوف إلى أكثر من 45 طالباً (الحد الأقصى عالمياً لعدد الطلاب في صف واحد هو 30). وبحسب الأرقام التي تنشرها الوكالة على موقعها الرسمي، فإن موازنتها لعام 2014 بلغت 588,5 مليون دولار، فيما وصلت المصاريف الى 635,3 مليون دولار. وارتفعت النفقات العام الماضي 20 مليون دولار، من دون ارتفاع الموازنة التي تعتبر مساهمة الولايات المتحدة فيها الأكبر، تليها دول الاتحاد الأوروبي بعد إنهاء كندا مساهمتها، بينما تقدّم الدول العربية، كالسعودية والإمارات والكويت، دعماً لمشاريع محددة، وليس في إطار الموازنة العامة.

في منتصف كانون الأول الماضي، أعلنت الأونروا نيّتها تقليص خدماتها الطبيّة مع بداية 2016، معللة الأمر بأنها «تستهلك في لبنان 50% من ميزانيتها المخصصة للاستشفاء في أقاليم الأونروا الخمسة» بسبب الارتفاع الاستثنائي لتكاليف الاستشفاء في لبنان. ومع ارتفاع أعداد المستفيدين، تبقى الموازنة في لبنان ثابتة ومحدودة. وحتى الآن توفي أربعة فلسطينيين على أبواب المستشفيات.

وفي حين تؤكد الوكالة أن الأزمة هي في عدم رفع الدول المانحة لمساهماتها، يتهم أكثر من طرف فلسطيني الوكالة وممتلكيها في لبنان بالفساد. ويوضح الناشط الفلسطيني إدوارد كتورة لـ«الأخبار» أن «الفساد يستشري داخل الوكالة، ومن الضروري أن تدقق مالياً وتكشف الأرقام أمام الرأي العام لحسم الإشكالية ما بين الفساد والعجز». ويردّ السبب إلى «المحاصصة التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية بالتكافل والتضامن مع مسؤولين في الأونروا لتقاسم التوظيفات والمحسوبية، بدل اعتماد معايير الشفافية». ويكشف أن «هناك توجهاً على ما يبدو لاستمرار التقلصات، وما حصل بمثابة جنس نبض للشوارع الفلسطيني في لبنان ومدى تقبله للتغييرات»، مطالباً الأونروا بـ«تعديل خطواتها واعتماد المعايير الدولية لتقديم الخدمات».

### التوطين؟

لا تحسم الجهات المعنية أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، إذ تشير أرقام الأمن العام اللبناني إلى وجود 550 ألف فلسطيني مسجّل في لبنان، بينما أشار آخر إحصاء للأونروا إلى وجود 288 ألف فلسطيني، والمسجّلون على لوائح الوكالة حوالي 440 ألفاً.

وقد تبدو أسباب الأونروا لتقليص الخدمات منطقية، لكن من حقّ الفلسطينيين الذين اقتلعوا من أرضهم في الماضي ويقتلعون الآن من مخيمات الشتات، أن يقتنعوا بنظرية «المؤامرة» التي تحاك ضدّ حقّ العودة، في ظلّ التحولات التي تحصل في الإقليم، والحديث عن التسويات والحلول «الشاملة». وتؤكد مصادر معنية، نقلاً عن مسؤول أميركي بارز في الملف الفلسطيني، في وزارة الخارجية الأميركية، قوله إن أمام

### تقرير

## تهديدات «داعشية» لقاضي التحقيق العسكري

على اللواء محسن فنيش. ورغم الترقية والامتيازات التي كان سيحظى بها، إلا أن أوساط إبراهيم نقلت ارتياحه لعدم اختياره، باعتبار أن نقله من العسكرية إلى أي منصب آخر قد يفسّره البعض بأنه عقاب أو إقصاء بعد الحملات التي طالته على خلفية ملف ميشال سماحة.

التبديل طال هيئة التمييز من دون أن يتأثر به رئيسها القاضي طاني لطوف، بعد تهديد وزير العدل أشرف ريفي بإحالاته الى المجلس التأديبي بسبب تخليته سبيل سماحة. لكن الهيئة السادسة تبدلت ولم يبق من طاقمها القديم سوى اثنين هما العميدان غابريال خليفة وسامي الخوري. التبديل الروتيني ترافق مع استقالة العميد علي أبي رعد وقرب تقاعد العميد أسامة العطشان، علماً بأن التبديل طال العميد جان غرغوار الجميل كإجراء روتيني من دون اعتبار أنه زوج شقيقة خليفة، ما يخالف القانون الذي يمنع اشتراك عضوين تربطهما قرابة في الهيئة نفسها.

أشارت تقارير أمنية الى وجود تهديد من تنظيم «داعش» لقاضي التحقيق العسكري فادي صوان الذي أصدر قرارات اتهامية ومذكرات توقيف عدة في حق إرهابيين لبنانيين وسوريين وغيرهم.

الى ذلك، وكما في مطلع شباط من كل عام، تخضع هيئة المحكمة العسكرية الدائمة ومحكمة التمييز العسكرية للتبديل. ويتخذ وزير الدفاع القرار بتبديل الأعضاء الضباط أو تبييتهم، فيما يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى القرارات المتعلقة بالأعضاء القضاة المدنيين. التبديل هذا العام لم يلحق برئيس المحكمة العسكرية العميد خليل إبراهيم، إذ وقّع وزير الدفاع سمير مقبل قبل أيام قراراً بتمديد مهماته الحالية لتسعة أشهر مقبلة، ما يعني أنه سيشارف على بلوغ سن التقاعد وهو رئيس للمحكمة. القرار أعقب الشائعات التي تحدثت عن نقل إبراهيم إلى اليرزة ليعيّن مديراً عاماً للإدارة وعضواً في المجلس العسكري، قبل أن يقع الاختيار